جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

ملحق للجريدة الرسمية

الثمن ١٥ جنيهـــاً

العدد ٢٥٧ (تابع)	الصادر فى يوم الثلاثاء ١٧ جمادى الأولى سنة ١٤٤٦ الموافق (١٩ نوفمبر سنة ٢٠٢٤)	السنة ١٩٨ هـ

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٦٣ لسنة ٢٠٢٤

بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٣١

بإنشاء وتشغيل المختبر التنظيمى للهيئة العامة للرقابة المالية

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛

وعلى قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية فى الأنشطة المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلي قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسى للهيئة العامة للرقابة المالية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣٩لسنة ٢٠٢٣ بشأن التجهيزات والبنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات ووسائل الحماية والتأمين اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمى ومجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية ومتطلبات الامتثال ؛

وعلي قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٣ بشأن سجل التعهيد فى مجالات التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن قواعد وإجراءات التأسيس والترخيص للشركات الناشئة فى التكنولوجيا المالية لمزاولة أنشطة التمويل غير المصرفى ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (١٣) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٣١ ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يُنشأ مختبر تنظيمى للتطبيقات التكنولوجية يسمح لمزاولى الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية ، وللجهات الراغبة في القيد والمقيدة بسجل التعهيـد فـي مجالات التكنولوجيا المالية فى الأنشـطة المالية غيـر المصرفية لدى الهيئـة ، بإجراء اختبارات على التطبيقـات التكنولوجية المالية المبتكرة بما فى ذلك نمـاذج الأعمـال والآليات ذات العلاقة ، وذلك وفقًا لنص المادة (٩) من قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية فى الأنشطة المالية غير المصرفية المشار إليه .

(المادة الثانية)

يهدف المختبر التنظيمى إلى دعم وتسـهيل دخول الشركات الناشئة ذات الحلول الذكية إلى السـوق ، وتعزيز الفهم التنظيمى للتكنولوجيا المالية وتحسين الممارسات التنظيمية دعمًا النمو المالى المستدام والشامل .

(المادة الثالثة)

يُعمـل بهـذا القرار مـن تاريخ صدوره وينشـر فى الوقائع المصريـة وعلى الموقع الإلكترونى للهيئة .

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
رئيس مجلس الإدارة
محاسب / أشرف إمام عبد السلام
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٤
٥٥٩- ٢٠٢٤/١١/١٩ - ٢٠٢٤/٢٥٣٨٠